

الأصل: إنجليزي

تقرير تقييم البرنامج التنفيذي لتنمية التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

يقدمه

المركز الإسلامي لتنمية التجارة

إلى

الدورة الحادية والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي
والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي
(الكومسيك)

اسطنبول - الجمهورية التركية، 23-26 نوفمبر 2015

تقرير تقييم البرنامج التنفيذي

الفهرس



الصفحة	
3	الجزء الأول: الأنشطة المنجزة من طرف المجموعة التشاورية لمنظمة التعاون الإسلامي
3	1. لمحة تاريخية
5	2. مكونات ومهام المجموعة
7	3. تنفيذ البرنامج التنفيذي
13	4. الخلاصة
16	الجزء الثاني: تقييم البرنامج التنفيذي
16	1. الاعتبارات المنهجية
17	2. التقييم العام
22	3. الإنجازات
23	4. العقبات والتحديات والقيود
25	5. التوصيات ومقترحات أخرى
27	6. برامج ومشاريع ومبادرات جديدة
28	الملاحق

الجزء الأول: الأنشطة المنجزة من طرف المجموعة التشاورية لمنظمة التعاون الإسلامي

1. لمحة تاريخية:

صادقت الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي على برنامج العمل العشري لمواجهة تحديات الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين الذي جاء مؤكدا على العديد من المسائل من بينها جملة من التدابير ترمي إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وهي:

- التوقيع والمصادقة بأسرع ما يكون على كافة الاتفاقيات التجارية والاقتصادية من طرف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتنفيذ كل المقترحات الواردة في مخطط عمل منظمة التعاون الإسلامي، المتعلقة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء،
- تدعيم الأنشطة الواردة في المخطط العشري من طرف الدول الأعضاء مع الحرص على المشاركة فيها على أعلى المستويات،
- تشجيع أعمال الاندماج الاقتصادي والعمل من خلال اتفاقيات التبادل الحر على تنمية الاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة وغيرها من الأنشطة التنموية الرامية إلى الرفع من مستوى المبادلات التجارية البينية،
- تدعيم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والعمل على التوفيق بين مواقف الدول الأعضاء إزاء القضايا المطروحة في إطار منظمة التجارة العالمية،
- تشجيع استعمال التجارة الإلكترونية بشكل واسع بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،
- العمل على إنشاء صندوق خاص في إطار مجموعة البنك الإسلامي للتنمية يتكفل بالأنشطة الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر وخلق فرص الشغل، والتوجه في هذا الصدد إلى مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية لطلب إنشاء هذا الصندوق ووضع الآليات المناسبة لتمويله،
- تكليف مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية باتخاذ التدابير الضرورية لرفع رأس مال البنك المصرح به والمساهم فيه والمحرر حتى يكتسب كامل القدرات لتقديم الدعم المالي والمساعدة الفنية للدول الأعضاء وتدعيم التعاون الإسلامي في مجال تمويل التجارة الذي تم تأسيسه مؤخرا في إطار مجموعة البنك الإسلامي للتنمية،
- دعوة البنك الإسلامي للتنمية لكي يعمل على تطوير الآليات والبرامج الكفيلة بتشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص وعلى تحديث وتفعيل قراراته،
- دعوة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات التابعة له للعمل على خلق فرص الاستثمار وتكثيف المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والقيام بدراسات الجدوى الكفيلة بضبط البيانات الضرورية لإقامة المشاريع المشتركة.

وقد كلفت الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) بمهمة العمل على توسيع نطاق التجارة البينية لمنظمة التعاون

الإسلامي وبحث إمكانية إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الدول الأعضاء قصد تحقيق مجال واسع للاندماج الاقتصادي والارتقاء بالمبادلات التجارية البينية إلى 20% من مجمل المبادلات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال مدة المخطط، موجهة نداء للدول الأعضاء لكي تعمل على مؤازرة أنشطة الكومسيك ودعمها والمشاركة فيها على أعلى المستويات.

وعلى إثر المشاورات التي دارت بين مكتب التنسيق للكومسيك والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة يوم 24 أكتوبر 2008 بإسطنبول على هامش انعقاد الدورة الوزارية الرابعة والعشرين للكومسيك وبعد المصادقة على "خارطة الطريق لتنمية المبادلات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي" من طرف اجتماع فريق الخبراء حول "تنمية التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي" المنعقد يومي 5 و 6 يوليو 2008 بأنقرة، تم إنشاء المجموعة التشاورية لمنظمة التعاون الإسلامي لتنمية التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

وهكذا، تم تأسيس المجموعة التشاورية من أجل تعزيز التكامل بين أنشطة وبرامج مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لهدف تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها خلال مرحلة التخطيط والبرمجة وتنفيذ هذه الأنشطة. ويعد البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتنمية التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

يتكون هذا الفريق من المؤسسات الآتية:

- الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي (قسم الشؤون الاقتصادية)،
- مكتب التنسيق للكومسيك،
- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية:

- ✓ المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة،
- ✓ المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،
- ✓ المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص،
- ✓ قسم التعاون والاندماج التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية،
- ✓ المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،
- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة،
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة،
- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية،
- الجمعية الإسلامية لمالكي البواخر،
- معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية.

عقدت المجموعة التشاورية الاجتماعات الستة الآتية بالمملكة المغربية:

- الاجتماع الأول بالدار البيضاء يومي 11 و 12 فبراير 2009،
- الاجتماع الثاني بالدار البيضاء من 31 مايو إلى فاتح يونيو 2010،

- ☞ الاجتماع الثالث بالدار البيضاء يومي 3 و4 فبراير 2011،
- ☞ الاجتماع الرابع بمراكش يومي 22 و23 فبراير 2012،
- ☞ الاجتماع الخامس بالدار البيضاء يومي 27 و28 فبراير 2013،
- ☞ الاجتماع السادس بمراكش يومي 3 و4 فبراير 2014،
- ☞ الاجتماع السابع بالدار البيضاء يومي 2 و3 مارس 2015.

وخلال سنة 2009 شاركت أيضا أجهزة تنشيط التجارة في الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وصناديق التمويل في اجتماعات المجموعة التشاورية.

وخلال دورتها الأولى، صادقت المجموعة التشاورية على البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي (انظر التوصيات في الملاحق).

وقد صادقت الدورة السادسة والعشرين للكمسيك على هذا البرنامج وطلبت من الدول الأعضاء العمل على تنفيذ أنشطتها بما يتوافق مع البرنامج التنفيذي وحثت البنك الإسلامي للتنمية على توفير الموارد المالية الضرورية لتمويل الأنشطة والمشاريع المدرجة في البرنامج التنفيذي. كما وجهت نداء للدول الأعضاء لتدعيم أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الرامية إلى إنجاز البرنامج التنفيذي والمساهمة الفعالة في هذه الأنشطة.

2. مكونات ومهام المجموعة:

لقد أسندت مهمة سكرتارية "البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق قصد تحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي" إلى المركز الإسلامي لتنمية التجارة. أما توزيع المهام بين المؤسسات المكلفة بالتنسيق في الميادين الآتية فهي:

- تمويل التجارة وانتماء الصادرات: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وانتماء الصادرات والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص؛
- الترويج التجاري: المركز الإسلامي لتنمية التجارة، المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة؛
- تسهيل التجارة: الكومسيك، منظمة التعاون الإسلامي، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، الجمعية الإسلامية لمالكي البواخر، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة؛
- تنمية المنتجات الاستراتيجية: منظمة التعاون الإسلامي، المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية؛
- تأهيل الكفاءات: الكومسيك، مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية، المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والمركز الإسلامي لتنمية التجارة؛
- المفاوضات التجارية: الكومسيك والمركز الإسلامي لتنمية التجارة.

وقد اتفقت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي على عقد اجتماعات سنوية لبحث الأنشطة المشتركة المزمع إنجازها.

وخلال الاجتماع الثاني صادقت المجموعة التشاورية بالإجماع على "المبادئ والأسس التوجيهية للتعاون بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري".

كما قرر الفريق إطلاق مجموعة جديدة من الأنشطة خلال الاجتماع الثالث تعتمد على منهجية أساسها البرامج المندمجة التي تستهدف منتجات وبلدان معينة (انظر التوصيات في الملاحق).
يتمثل الهدف من البرامج المندمجة في اعتماد منهجية غايتها تنمية التجارة البينية في بعض المنتجات التي تتوفر على طاقات هائلة للمبادلات، نذكر منها بصفة خاصة:

المنتجات

- القطن، النسيج، الملابس ولواحقها؛
- مواد البناء (الإسمنت، الفولاذ وما تبعهما من المواد)؛
- الجلد، الأحذية وما تبعهما من المواد؛
- المواد الغذائية (زيوت الأكل، الحبوب، الأسماك)؛
- المواد الصيدلانية؛
- مواد تكنولوجيا المعلومات.

الخدمات

- النقل واللوجستية،
- البناء والهندسة،
- خدمات التمويل الإسلامي،
- خدمات التربية والتعليم،
- الخدمات الصحية،
- خدمات الاتصال.

وقبل شهر تقريبا من عقد اجتماع المجموعة التشاورية يتعين على كل مؤسسة من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المكلفة بإنجاز البرنامج التنفيذي إيفاء المركز الإسلامي لتنمية التجارة بتقريرها في هذا المجال حتى يتمكن المركز من إعداد التقرير الموحد حول ما تم إنجازه من نشاطات. ويتم إعداد هذا التقرير بالاعتماد على المعلومات المتضمنة في تقارير المجموعة التشاورية التي تتكون من: مكتب تنسيق الكومسيك، المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية.

يعرض المدير العام للمركز الإسلامي لتنمية التجارة سنويا التقرير الموحد على أنظار الأجهزة المعنية في منظمة التعاون الإسلامي خاصة اللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية

والاجتماعية ثم على اجتماعات لجنة الكومسيك (اجتماعات مجلس وزراء الشؤون الخارجية ولجنة المتابعة).

في إطار متابعة تطبيق "البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي"، ينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تحت إشراف الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية للمملكة المغربية، اجتماعا سنويا للمجموعة التشاورية لتعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وعادة ينظم في شهر فبراير بهدف دراسة تقييم تنفيذ البرنامج التنفيذي وما يجب القيام به لتعزيز التنسيق فيما بين أنشطة هذه المجموعة من أجل تحقيق أهداف برنامج العمل العشري ولاسيما منها الرفع من حصة التجارة البينية إلى نسبة 20% من إجمالي تجارة الدول الأعضاء في أفق 2015.

ومن جهة أخرى، تهدف هذه الاجتماعات أيضا إلى استكشاف إمكانية التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية في إطار البرنامج التنفيذي والاستراتيجية الجديدة للكومسيك.

3 - تنفيذ البرنامج من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي

• (فبراير 2009 – ديسمبر 2014)

يشمل البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي حوالي 1.125 مشروع أو نشاط في الفترة ما بين فبراير 2009 وديسمبر 2014 وتتوزع كالاتي:

الجدول رقم 1: توزيع أنشطة البرنامج التنفيذي حسب المؤسسات (فبراير 2010 -ديسمبر 2014)

المؤسسات	فبراير 2010	فبراير 2011	فبراير 2012	فبراير 2013	فبراير 2014	ديسمبر 2014
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	47	82	91	132	207	295
المركز الإسلامي لتنمية التجارة	48	64	74	119	194	226
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	19	39	65	100	153	181
مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية	1	3	22	52	160	168
الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة	16	25	26	42	67	97
المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	5	14	29	31	60	68
مكتب التنسيق للكمبيوتر	4	6	14	14	22	29
قسم التعاون والاندماج التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	12	18	28
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	6	16	20
الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر	3	5	5	9	13	13
المجموع	143	238	326	517	910	1.125

يتبين من الجدول رقم 1 أن أنشطة المجموعة قد ارتفعت من 143 إلى 238 مشروع أو نشاط، أي زيادة بنسبة 66% بين سنتي 2010 و2011 وبنسبة 37% بين سنتي 2011 و2012 وبنسبة 59% بين سنتي 2012 و2013 وبنسبة 76% بين سنتي 2013 و2014 نتيجة تنفيذها من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي مثل: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية، المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة التي ضاعفت من أنشطتها تقريبا بين سنتي 2013 و2014.

الجدول رقم 2: توزيع الأنشطة حسب الميادين (فبراير 2010-ديسمبر 2014)

الأنشطة	فبراير 2010	فبراير 2011	فبراير 2012	فبراير 2013	فبراير 2014	ديسمبر 2014
تأهيل الكفاءات	42%	33%	33%	38%	36%	29%
تسهيل التجارة	19%	28%	28%	29%	25%	27%
تمويل التجارة وائتمان الصادرات	5%	9%	12%	8%	16%	25%
التنشيط التجاري	27%	23%	18%	17%	14%	11%
تنمية المنتجات الاستراتيجية	7%	7%	9%	9%	9%	7%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%

فيما يخص الأنشطة التي قامت بها هذه المجموعة، جاءت الأنشطة والمشاريع المتعلقة بتأهيل الكفاءات في المرتبة الأولى، ثم تلتها الأنشطة المتعلقة بتسهيل وتنشيط وتمويل التجارة ثم تأمين وائتمان الصادرات بحوالي 81% من مجموع الأنشطة المقررة حسب بيانات ديسمبر 2014 لأعضاء المجموعة. (انظر الجدول رقم 2).

**الجدول رقم 3: توزيع الأنشطة المبرمجة حسب المؤسسات والهيئات (عدد الأنشطة)
(إلى غاية ديسمبر 2014)**

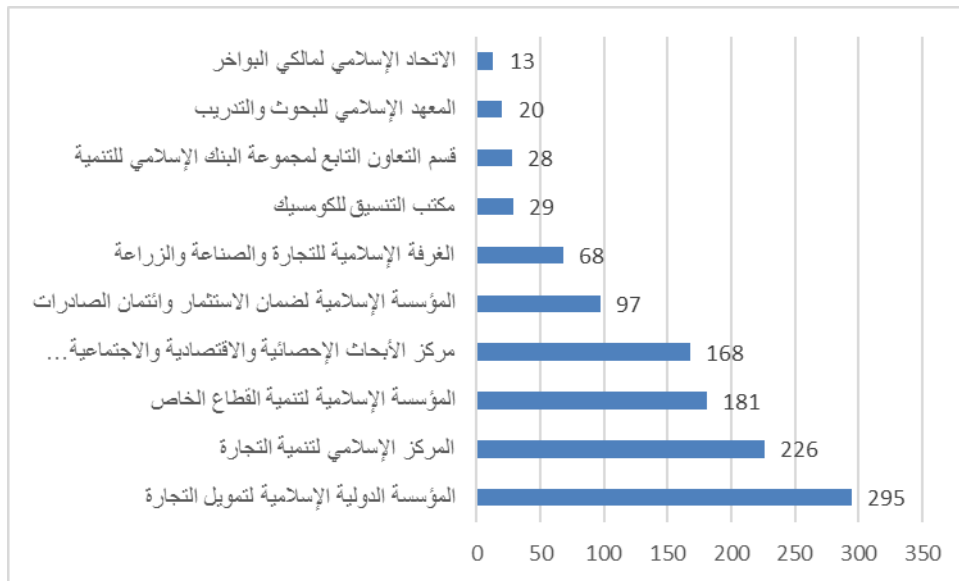
المجموع	تأهيل الكفاءات	تنمية المنتجات الاستراتيجية	تسهيل التجارة	الترويج التجاري	تمويل التجارة وائتمان الصادرات	
295	69	29	112	22	63	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
226	54	7	79	86		المركز الإسلامي لتنمية التجارة
181	12		23	1	145	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
168	115	37	16			مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية
97	20	0	1	1	75	المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
68	34	8	11	15		الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة
29			29			مكتب التنسيق للكمسيك
28	13		15			قسم التعاون والاندماج التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
20	8		9	3		المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
13			13			الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر
1.125	325	81	308	128	283	المجموع

استنادا إلى الجدول رقم 3، واصلت أنشطة ومشاريع المجموعة منذ فبراير 2009 ارتفاعها مع التركيز على تأهيل الكفاءات بحوالي 325 نشاط تم إنجازه خاصة من قبل مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ثم تلتها أنشطة تسهيل التجارة بـ 308 نشاط والتي أنجزها بالأساس المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والكمسيك، ثم تمويل التجارة وضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بـ 283 نشاط والتي تم إنجاز أغلبها من قبل مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية كالمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

الجدول رقم 4: توزيع الأنشطة المبرمجة حسب المؤسسات %
(إلى غاية ديسمبر 2014)

حصة كل مؤسسة	عدد المشاريع والأنشطة	المؤسسات
26%	295	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
20%	226	المركز الإسلامي لتنمية التجارة
16%	181	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
15%	168	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية
9%	97	المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
6%	68	الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة
3%	29	مكتب التنسيق للكومسيك
2%	28	قسم التعاون التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
2%	20	المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
1%	13	الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر
100%	1.125	المجموع

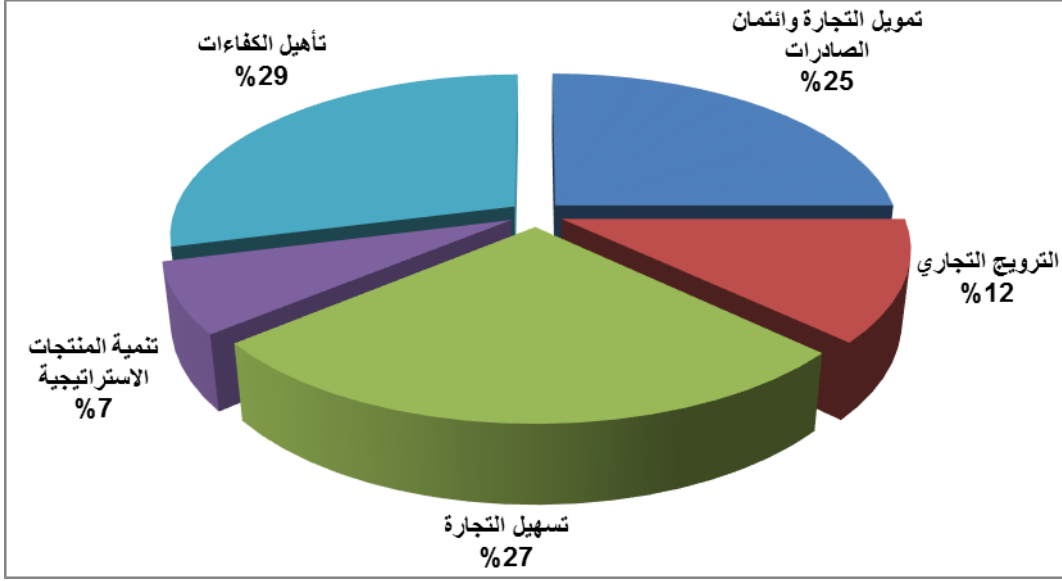
الرسم البياني رقم 1: توزيع الأنشطة المبرمجة حسب المؤسسات والميادين (عدد الأنشطة)
(إلى غاية ديسمبر 2014)



يتبين من خلال بيانات المؤسسات أن أنشطة تأهيل الكفاءات تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 29%، تليها الأنشطة المتعلقة بتسهيل التجارة بنسبة 27% ثم تمويل التجارة وتأمين الصادرات وائتمان الاستثمار بنسبة 25%، ثم أنشطة التنشيط التجاري بنسبة 12% وأخيراً تنمية المنتجات الاستراتيجية بنسبة 7% من مجموع الأنشطة المُحِينة إلى غاية ديسمبر 2014.

الرسم البياني رقم 2: توزيع الأنشطة المبرمجة حسب الميادين ب %

(إلى غاية ديسمبر 2014)



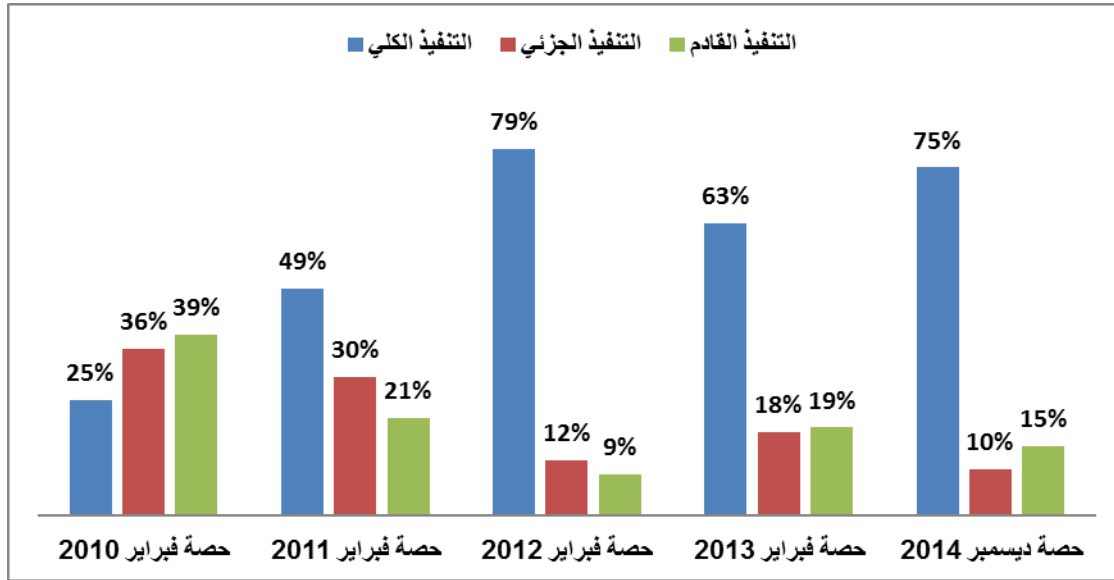
يتبين من الأنشطة المقامة في إطار البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي الذي يتضمن زهاء 1.125 نشاط ما يلي:

- إلى غاية شهر سبتمبر 2014 تم تنفيذ حوالي 75% من المشاريع بالكامل، أي تم تسجيل نمو بنسبة 20% مقارنة مع ما تم تنفيذه في فبراير 2013 وذلك راجع إلى ارتفاع عدد المشاريع التي تم تنفيذها بين سنتي 2013 و2014 من قبل مؤسسات مختلفة؛
- 10% من المشاريع توجد قيد التنفيذ أي تم تسجيل انخفاض بنسبة 46% مقارنة مع ما تم تنفيذه في فبراير 2013 بفضل ارتفاع المشاريع التي تم تنفيذها ولأن إنجازها يمتد لعدة سنوات؛
- 15% من المشاريع في انتظار التنفيذ وسيتم تنفيذ أغلبها بين سنتي 2014 و2015 خاصة من قبل المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية.

الجدول رقم 5: الوضع الحالي لتطبيق البرنامج التنفيذي (فبراير 2010 -ديسمبر 2014)

الوضع الحالي	حصة فبراير 2010	حصة فبراير 2011	حصة فبراير 2012	حصة فبراير 2013	حصة ديسمبر 2014
التنفيذ الكلي	%25	%49	%79	%63	%75
التنفيذ الجزئي	%36	%30	%12	%18	%10
التنفيذ القادم	%39	%21	%9	%19	%15

الرسم البياني رقم 3: التقدم الحاصل في تنفيذ أنشطة مؤسسات المجموعة التشارورية لمنظمة التعاون الإسلامي حسب الميادين (%)



من جهة أخرى، نجد أن عدد المشاريع التي تم تنفيذها بين فبراير 2009 وسبتمبر 2014 قد بلغ 847 مشروع وقد تم تنفيذ أغلبيتها من قبل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية، 109 مشروع يوجد قيد التنفيذ تم تنفيذ أغلبيتها من قبل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، و169 مشروع من المشاريع التي سوف يتم تنفيذ معظمها بين سنتي 2015 و2019 من قبل المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية لأنها تتطلب حشد الأموال وتحديد الشركاء الاستراتيجيين.

الجدول رقم 6: الوضع الحالي لتطبيق مشاريع البرنامج التنفيذي (فبراير 2010-ديسمبر 2014)

المجموع	لم يتم تنفيذها	سيتم تنفيذها	تم تنفيذها	المؤسسات
295	58	28	209	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
226	59	18	149	المركز الإسلامي لتنمية التجارة
181	0	4	177	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
168	45	18	105	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية
68	1	4	63	الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة
97	0	21	76	المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
29	4	3	22	مكتب التنسيق للكمسيك
13	0	4	9	الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر
20	1	1	18	المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
68	0	4	64	قسم التعاون التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
1.125	169	109	847	المجموع

4 - الخلاصة:

منذ إنشاء المجموعة التشاورية تم بذل جهود كبيرة لتعزيز التجارة البينية وخاصة في مجالات بناء وتأهيل الكفاءات وتسهيل التجارة وتمويل التجارة وتأمين وائتمان الصادرات ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة والترويج لمنتجات وخدمات الدول الأعضاء بالإضافة إلى تنمية المنتجات الاستراتيجية وخاصة المنتجات الغذائية والزراعية ومنتجات الطاقة.

وعلى الرغم من هذه الجهود الكبيرة المبذولة من قبل المجموعة من أجل تنفيذ أنشطتها، إلا أن الأهداف المرجوة قد تحققت بالكاد بسبب:

- ✓ عدم تنفيذ المشاريع المتكاملة الإقليمية وفقا للأولويات القطرية وخبرة مؤسسات المجموعة وغيرها من الشركاء في التنمية في المنطقة شبه الاقليمية؛
- ✓ النقص في الاستثمار في المنتجات ذات الإمكانيات التجارية العالية؛
- ✓ عدم إشراك القطاع الخاص وهيئات تنمية التجارة في المشاريع والأنشطة التي تقوم بها المجموعة؛
- ✓ تنفيذ المشاريع والأنشطة بشكل منفرد من طرف المؤسسات.

من أجل مواصلة تعزيز التجارة البينية، يتعين على مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وشركائها في التنمية التنسيق فيما بينها وتنفيذ المشاريع المشتركة من خلال تعيين نقاط الاتصال ومديري المشاريع الإقليمية في مختلف سلاسل القيم للمنتجات والخدمات في محاولة لتحقيق تنمية التجارة للأمة. وهي تشمل: المنتجات والخدمات الحلال (المالية، الأغذية، التجميل...)، قطاع الصحة (المواد الصيدلانية والرفاه الاجتماعي)، خدمات التعليم والخدمات اللوجستية، منتجات القطن، المنسوجات والجلود والطاقة المتجددة. كما يتعين على أعضاء المجموعة أيضا المشاركة في مجموعات العمل المختلفة للكومسيك والمساهمة في تنفيذ مشاريع إضافية في مجالات استراتيجية التعاون.

خلال السنوات الست الماضية حققت المؤسسات الأعضاء أنشطة مهمة في تنمية التجارة البينية، نذكر منها من بين أمور أخرى ما يلي:

- **منظمة التعاون الإسلامي:** التوعية باتفاقيات نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي والاستثمار من أجل التوقيع والمصادقة عليها، تفعيل مشاريع البنية التحتية بين البلدان الأفريقية والآسيوية وتطوير السياحة والزراعة، إلخ؛
- **الكومسيك:** تنفيذ استراتيجية الكومسيك من خلال إدارة دورة المشاريع وفرق العمل حول التجارة والنقل والزراعة والتمويل وغيرها، تنفيذ نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي؛
- **المركز الإسلامي لتنمية التجارة:** التوعية بأهمية اتفاقية نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، تنظيم المعارض التجارية والمعارض المتخصصة، التدريب في مجال التجارة الدولية وتنظيم مننديات الأعمال وتعزيز شبكة هيئات تنمية التجارة؛
- **مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية:** تأهيل الكفاءات في مجال الإحصائيات والصحة وسياسات المنافسة وتنمية المنتجات الاستراتيجية...؛
- **الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة:** تنمية القطاع الخاص من خلال تنظيم لقاءات B2B وخاصة بالنسبة لسيدات الأعمال، التدريب في مجال الصناعات الزراعية والقطاع الحلال ومركز تطوير الأعمال وتأهيل كفاءات المؤسسات الصغرى والمتوسطة
- **الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر:** تعزيز تطوير النقل البحري؛
- **المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة:** توفير تمويل التجارة المتعلقة المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة للدول الأعضاء بهدف تعزيز التجارة والتعاون التجاري فيما بين الدول الأعضاء؛
- **المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات:** التأمين وإعادة التأمين وائتمان الصادرات لدول منظمة التعاون الإسلامي، تأهيل الكفاءات في مجال تأمين وائتمان الصادرات لفائدة القطاع الخاص...؛
- **قسم التعاون التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية:** تمويل مشاريع المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الكبرى من القطاعين العام والخاص...؛
- **المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص:** تمويل مؤسسات القطاع الخاص مع التركيز على المؤسسات الصغرى والمتوسطة، تطوير أسواق المالية الإسلامية، توسيع نطاق الخدمات الاستشارية وإنشاء المؤسسات المالية الإسلامية؛

- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب: إعداد دراسات في مجال التمويل الإسلامي وتأهيل الكفاءات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

الجزء الثاني: تقييم البرنامج التنفيذي

1. الاعتبارات المنهجية

طلبت المجموعة التشاورية من المركز الإسلامي لتنمية التجارة البدء والإشراف على دراسة التقييم بالنيابة عن جميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى، وتقديم تقرير التقييم خلال الاجتماع السابع للمجموعة التشاورية والدورة الحادية والثلاثين للجنة الكومسيك في نوفمبر 2015 بهدف تحديد ما يلي:

- الأنشطة والمشاريع التي نفذتها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة المدروسة من الزمن، وخاصة منها الأنشطة التي قامت بها خارج برنامجها السنوي وميزانيتها؛
- التحديات والعقبات والمعوقات التي واجهت هذه المؤسسات عند تنفيذ مشاريعها وأنشطتها؛
- تكلفة تنفيذ هذه المشاريع والأنشطة منذ سنة 2009؛
- التوصيات الرامية إلى تسهيل تحقيق أهداف التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي.

وتحقيقاً لهذه الغاية، قام المركز الإسلامي لتنمية التجارة بوضع استبيان وأرسله إلى جميع المؤسسات المعنية طالبا منهم تعبئته وإعادة إرساله له قبل 31 ديسمبر 2014. وقد قامت جميع هذه المؤسسات بملء الاستبيان، بل إن بعضها أضاف مدخلات إضافية تهدف إلى اقتراح إجراءات وأطر ملموسة نحو تحقيق مجموعة من الأهداف التجارية.

ويعتبر هذا التقرير تجميعاً لجميع الأجوبة عن الأسئلة التي طرحها المركز. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن معظم المؤسسات لم تجب على جميع الأسئلة إما لأن بعضها لم تدخل ضمن نطاق مهمتها أو لأن البيانات ذات الصلة لم تكن متوفرة.

ولكي يتم تدارسه بمثابة ورقة عمل خلال الاجتماع السابع للمجموعة التشاورية، يتمحور هذا التقرير على النحو التالي:

- التقييم العام
- الإنجازات
- العقبات والتحديات والقيود
- التوصيات ومقترحات أخرى
- البرامج والمشاريع والمبادرات الجديدة

2. التقييم العام

في إطار الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي بهدف الرفع من التجارة البينية، تظهر مفارقة بين التطور الإيجابي لمؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة الكبرى (KPIs) من ناحية. في حين أن كلا من النسب المئوية للأنشطة والميزانية المخصصة لتعزيز التجارة البينية لا تزال ضعيفتان على الرغم من تحسهما المستمر، حيث أظهرت معظم مؤشرات الأداء الرئيسية تطورا إيجابيا (الجدول 7) خلال الفترة المدروسة (2008-2013).

الجدول 7: مؤشرات الأداء الرئيسية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بين سنتي 2008 و 2013

المؤشرات	2008	2013	تطور 2013-2008 بالنسب
حصة التجارة البينية بالنسب	16,60%	18,64%	12,29%
عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تفوق حصة تجارتها البينية نسبة 20%	27	32	18,52%
عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي صادقت على: - اتفاقية نظام الأفضليات التجارية - بروتوكول خطة التعريفية التفضيلية - قواعد المنشأ	22 7 3	31 18 18	40,91% 3 مرات 6 مرات
حصة التجارة البينية من المنتجات المصنعة	48,28%	58,4%	20,96%
عدد أنشطة المجموعة التشاورية	*143	910	أزيد من 6 مرات
ميزانية مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي للتجارة بالمليون دولار أمريكي	4.369,19	8.917,54	104,1%
حصة ميزانية مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في التجارة البينية	1,59%	2,30%	44,91%
مؤشر الربط بخطوط النقل البحري	15,67	20,88	33,25
مؤشر أداء الجمارك	**2,34	***2,43	3,85%
نسبة منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من التجارة الإجمالية لمنظمة التعاون الإسلامي	3,75%	4,72%	25,87%

2014*** 2010** 2009*

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المنتدى الاقتصادي العالمي، ممارسة الأعمال، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الكومسيك، المجموعة التشاورية، 2015

ملاحظة: المبلغ الذي خصصه المركز الإسلامي لتنمية التجارة للمعارض التجارية والمتخصصة يفوق الأرقام المذكورة أعلاه، حيث يقدر متوسط التكلفة الإجمالية لكل معرض بحوالي 150 ألف دولار أمريكي، وهذا يعني أن المركز يؤمن مبلغا سنويا إضافيا يقدر بـ 600 ألف دولار أمريكي.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا التغيير الإيجابي في بعض مؤشرات الأداء الرئيسية ترتبط بشكل أكثر ومباشر بالبرنامج التنفيذي كما هو الشأن في الحالات التالية من ميزانية مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المخصصة للتجارة بالمليار دولار أمريكي وعدد أنشطة المجموعة التشاورية وعدد الدول الموقعة على اتفاقية نظام الأفضليات التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين المصاحبين لها وحصة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي وما إلى ذلك. ومن ناحية أخرى، تتوقف مؤشرات الأداء الرئيسية الأخرى بشكل

كبير على تدخل الدول الأعضاء على أساس فردي وكذلك على أنشطة باقي المؤسسات الإقليمية والدولية من قبيل الربط بخطوط النقل البحري أو حصة منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إجمالي الصادرات أو تحسين مناخ الأعمال عامة.

وأخذا بعين الاعتبار للملاحظة السالفة الذكر، يلاحظ تسجيل تحسن واضح في كافة المؤشرات: ارتفعت حصة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من 16,6% سنة 2008 إلى 18,64% سنة 2013، بنمو بلغ 13%. ويلاحظ نفس التطور الإيجابي في مؤشرات الأداء الرئيسية الأخرى ولاسيما الميزانية المخصصة للتجارة من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والتي تضاعف رقمها من 4,4 مليار دولار أمريكي إلى 9 مليار دولار أمريكي ولكن تمثل نسبة 2,3% فقط من التجارة البينية. زيادة بستة أضعاف في أنشطة المجموعة التشاورية، وأخيرا وليس آخرا، فإن حصة المنتجات المصنعة من التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي ارتفعت من 48% إلى 58%.

ويعد توسيع عضوية نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي تطورا إيجابيا آخر علاوة على زيادة التفاعل والتشاور بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي منذ سنة 2008. (انظر التقارير السابقة للمجموعة التشاورية التي قدمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى دورات الكومسيك).

ومع ذلك، سجلت بعض مؤشرات الأداء الرئيسية الأخرى (لا تظهر في الجدول رقم 1) مثل مؤشر تنويع الصادرات (EDI) الذي يبين مدى تركيز أو تنويع صادرات بلد ما، ومؤشر أداء الخدمات اللوجستية (LPI) الذي يعكس تصورات كفاءة الخدمات اللوجستية في البلد، تراجعاً بنسبة -4,24% و -0,38% على التوالي.

وبالإضافة إلى ذلك، وكما سبق الإشارة، فإن ميزانية معظم مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المخصصة للتجارة البينية تظل دون الطموح كما هو مبين في الجدول رقم (8).

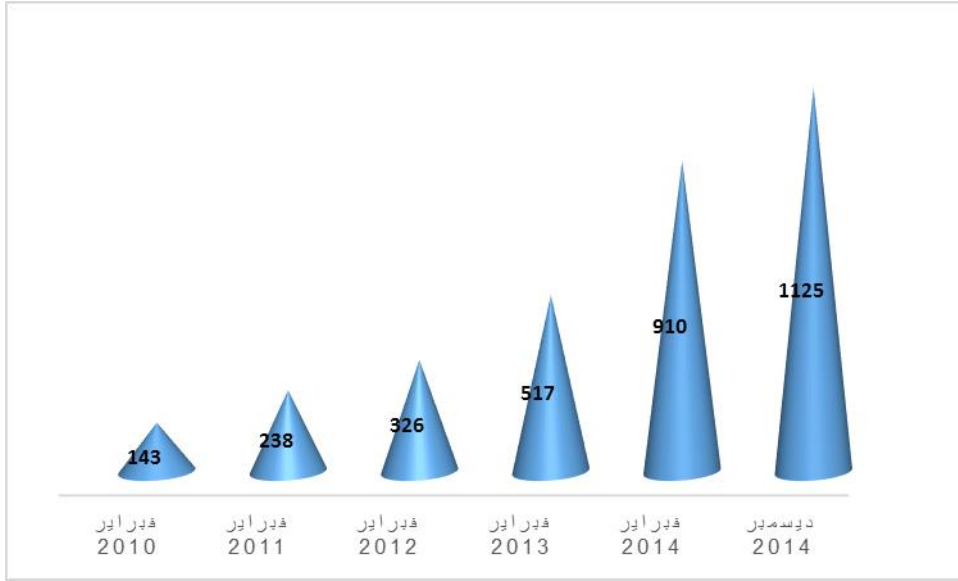
الجدول 8: ميزانية مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي للتجارة بالمليون دولار أمريكي
(2014-2008)

تطور 2014/2008	المجموع 2014/2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
%113	25.119,2	5.343	5.048,5	4.467,1	3.033,4	2.555	2.166,4	2.505,8	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
%219	19.247	4.830	3.437	3.201	3.313	1.984	969	1.513	المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
%57	2762	546	430	419	373	238	408	348	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
%23	7,68	1,22	1,24	1,01	1,04	1,13	1,05	0,99	المركز الإسلامي لتنمية التجارة
%23	2,79	0,43	0,38	0,48	0,44	0,4	0,31	0,35	الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة
%67-	4,05	0,32	0,3	0,68	0,56	0,41	0,82	0,96	قسم الاندماج والتعاون للبنك الإسلامي للتنمية
%22	0,67	0,11	0,12	0,08	0,07	0,09	0,11	0,09	مركز أنقرة
	0.1	0.1							المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
%145	47.143,49	10.721,18	8.917,54	8.089,35	6.721,51	4.779,03	3.545,69	4.369,19	المجموع

وفقا لمعيار الميزانية، يمكن أن نلاحظ أن ترتيب مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي قد تغير بشكل كبير، حيث انتقلت مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مثل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وإدارة التعاون والتكامل، على التوالي من الرتبة الرابعة والثامنة إلى الرتبة الثانية والسادسة. ومن سنة 2008 إلى سنة 2014، بلغ إجمالي الميزانيات المخصصة لتنمية التجارة من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي حوالي 47,2 مليار دولار أمريكي (أكبر بإحدى عشرة مرة مقارنة مع ميزانية 2008)، وقد تم تأمين الحصة الكبرى من هذا المبلغ من قبل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

الى جانب ذلك، أشارت البيانات المقدمة من قبل أعضاء المجموعة التشاورية أن أنشطة المجموعة قد ارتفعت من 143 مشروع إلى 238 مشروع، أي سجلت ارتفاعا بنسبة 66% بين سنتي 2010 و2011 وبنسبة 37% بين سنتي 2011 و2012 وبنسبة 59% بين سنتي 2012 و2013، وبنسبة 76% بين سنتي 2013 و2014 نتيجة تنفيذها من قبل بعض المؤسسات مثل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) ومركز أنقرة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، التي تضاعفت أنشطتها تقريبا.

الرسم البياني رقم 4: تطور مشاريع وأنشطة المجموعة التشاورية بين فبراير 2009 وديسمبر 2014

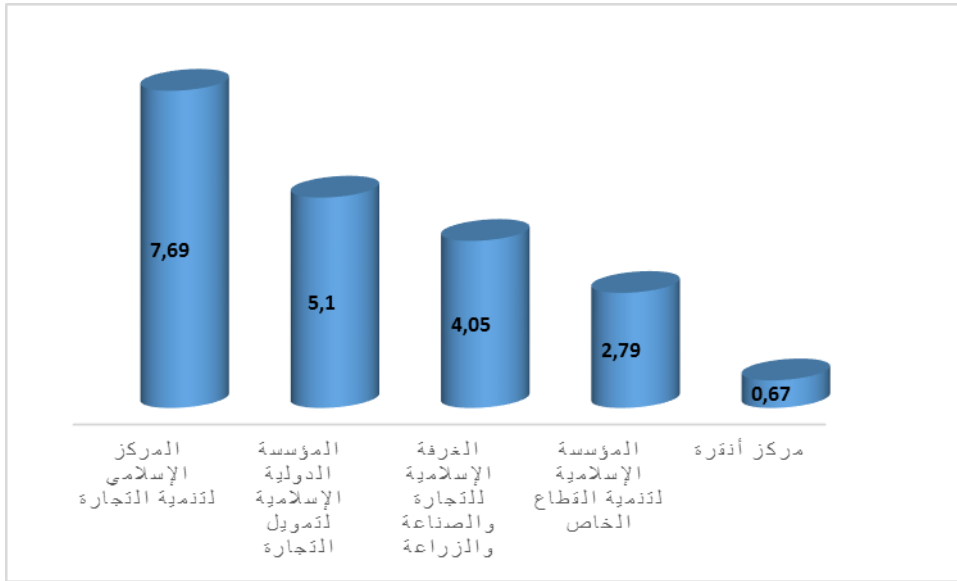


الجدول رقم 9: ميزانية تسهيل وترويج التجارة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي (باستثناء الاستثمار والصادرات والتأمين) بالمليون دولار أمريكي

تطور 2014/2008	المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
24%	7,69	1,23	1,24	1,01	1,04	1,13	1,05	0,99	المركز الإسلامي لتنمية التجارة
-57%	5,10	0,43	0,52	0,50	0,65	1,00	1,00	1,00	المؤسسة الدولية لتمويل التجارة
-67%	4,05	0,32	0,3	0,68	0,56	0,41	0,82	0,96	الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة
23%	2,79	0,43	0,38	0,48	0,44	0,40	0,31	0,35	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
22%	0,67	0,11	0,12	0,08	0,07	0,09	0,11	0,09	مركز أنقرة
-26%	20,30	2,52	2,56	2,75	2,76	3,03	3,29	3,39	المجموع

وفقا للميزانية المخصصة لتسهيل وترويج التجارة (باستثناء الاستثمار والصادرات والتأمين)، فإن نسبة 83% منها تم تأمينها من قبل المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في سنة 2014.

الرسم البياني رقم 5: ميزانية تسهيل وترويج التجارة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي (باستثناء الاستثمار والصادرات والتأمين) بالمليون دولار أمريكي



الجدول رقم 10: ميزانية مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بأنشطة تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (بالمليون دولار أمريكي)

تطور 2014/2008	المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
%113	25.112,3	5.342,2	5.047,9	4.465,1	3.032,9	2.554	2.165,4	2.504,8	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
%219	19.247	4.830	3.437	3.201	3.313	1.984	969	1.513	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
%57	2.762	546	430	419	373	238	408	348	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
%146	47.121,3	10.718,2	8.914,9	8.085,1	6.718,9	4.776	3.542,4	4.365,8	المجموع

كما يمكن أن نلاحظ، فإن مؤسستان وهما المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص إلى حد أقل، سجلت في 2014 أكثر من 99% من الأنشطة المتعلقة بالتمويل والتأمين

والاستثمار للمجموعة التشاورية. ومع ذلك، فإن الميزانية الإجمالية المخصصة للتجارة البيئية تستأثر بنسبة 2,3% فقط من هذه التجارة وتحتاج إلى مزيد من التعزيز.

3. الإنجازات

تم تحقيق نوعين من الإنجازات:

- الأنشطة العادية والمشاريع المقررة؛
- أنشطة ومشاريع إضافية.

• الأنشطة العادية والمشاريع المقررة

للإجابة على هذا السؤال، فإن المؤسسات المشاركة إما سردت كافة الأنشطة والمشاريع التي نفذتها منذ سنة 2009 أو أعطت أمثلة على مثل هذه الأنشطة والمشاريع التي تم فرزها حسب طبيعتها. وقد قدمت البعض منها العدد الإجمالي لجميع هذه الأنشطة والمشاريع.

وبالإضافة إلى هذه الإنجازات المرتبة حسب المجالات الأربعة التي أشار إليها المركز الإسلامي لتنمية التجارة، قدمت بعض المؤسسات المعلومات المتعلقة بأنواع أخرى من الإنجازات التي تتماشى مع مهمتها المحددة. وفي هذا الصدد،

قدم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية المعلومات المتعلقة بالإنجازات التالية:

- إطلاق جائزة التضامن للبنك الإسلامي للتنمية التي تهدف إلى تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد حصل بالفعل أربعة فائزين، وجميعهم من مؤسسات دعم التجارة في الدول الأعضاء، على الجائزة.
- البحوث والمنشورات؛
- الخدمات الاستشارية.

وأشار الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر إلى عدد من مذكرات التفاهم التي تم توقيعها مع بعض الشركاء مثل الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري وجمعية مصنعي السفن التركية والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن المحدودة وجمعية الإمارات للتصنيف.

وفقاً لبيانات الجدول 11، فإن عدد الأنشطة التي تم تنفيذها كلياً وجزئياً من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي بين سنتي 2009 و2014 (المركز الإسلامي لتنمية التجارة، مركز أنقرة، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة) يفوق 50% من الأنشطة التي تم تنظيمها بالشراكة مع باقي المنظمات الوطنية والإسلامية والدولية.

الجدول 11: عدد الأنشطة التي تم تنفيذها كلياً أو جزئياً من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي

المؤسسات/ الأنشطة	المركز الإسلامي لتنمية التجارة	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية	المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر	قسم التعاون والاتدماج التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وانتمان الصادرات	مكتب التنسيق للكمسيك	الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة
تمويل التجارة وانتمان الصادرات				63			145	97		
الترويج التجاري	44 (17)		3	22 (2)			1		2	13 (6)
تسهيل التجارة	42 (25)	9 (6)	9	42 (6)	6	15	23		8	11 (5)
تأهيل الكفاءات	26 (20)	45 (12)	8 (8)	37 (2)		13	12		2	19 (10)
تنمية المنتجات الاستراتيجية	4 (1)	19 (12)		6					1	2
المجموع	114	73	20	165		28	181	97	13	45

ملاحظة: تشير الأرقام بين قوسين إلى المشاريع والأنشطة التي تم تنفيذها بالشراكة مع مؤسسة أخرى من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.

• أنشطة ومشاريع إضافية

في حين أن بعض المؤسسات تتشبه ببرامجها وميزانياتها المقررة، تعتمد مؤسسات أخرى إلى القيام بأنشطة ومشاريع غير مخطط لها. وفي الحالة الأخيرة، فإن النسبة المئوية من هذه الأنشطة تتراوح ما بين 5% كما في حالة المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التابعة للبنك الإسلامي للتنمية و15% كما في حالة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. وتعكس هذه الأنشطة حاجة المؤسسات المعنية للاستجابة لحاجيات البلدان والطلاب المخصص لتدريبات خاصة وتنظيم التظاهرات.

4. العقبات والتحديات والقيود

أبلغت المؤسسات عن العديد من العقبات والتحديات والقيود التي تعرقل سير عملياتها العادية، وخاصة منها تلك التي تهتم بتنمية التجارة البينية. ولتبسيط العرض، فقد تم جمع هذه العقبات والتحديات والقيود في الفئات المحددة التالية حسب طبيعتها.

○ **القيود المالية:** تأسف كل المؤسسات لغياب، أو على الأقل، عدم كفاية الأموال المخصصة لتمويل كل من أنشطتها المقررة وغير المقررة. وأبلغت العديد من المؤسسات عن المشاريع التي تم تنفيذها بشكل جزئي نتيجة نقص الأموال، ومنها من تأسفت لعدم قدرتها على القيام ببعض المشاريع الطموحة نتيجة لنفس الأسباب. وينبع هذا العائق في المقام الأول من عدم تيقن المؤسسة من تلقي المساهمات المالية السنوية للدول الأعضاء في الوقت المحدد.

○ **نقص الموظفين ذوي الكفاءات:** أبلغت العديد من المؤسسات عن مواجهتها لنقص في عدد الموظفين الأكفاء القادرين على مساعدتها لتحقيق مهمتها.

○ **نقص في التنسيق والتعاون بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي:** يلاحظ من خلال الجدول 1، أن عدد المشاريع المشتركة بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي منخفض جدا بالمقارنة مع مجموع أنشطتها. وينطوي مثل هذا النقص في التنسيق والتعاون على عدم كفاية تنفيذ مشاريع إقليمية متكاملة تستجيب لأولويات الدول. كما أنه يؤدي إلى تداخل غير مجدي وغير مبرر وإلى ازدواجية في الأنشطة بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.

○ **استثمار محدود في المشاريع والمنتجات والخدمات ذات الإمكانيات التجارية العالية:** كنتيجة طبيعية للعقبة السابقة الذكر، تركز العديد من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، على وجه الحصر تقريبا، على الأنشطة والمشاريع التي تستجيب لحاجيات وتوقعات البلدان المضيئة لها. وللأسف، فإن تلك المشاريع والأنشطة ليست بالضرورة ذات إمكانيات تجارية بينية عالية.

○ **انخفاض مستوى مشاركة الدول الأعضاء في أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي:** من أجل تحقيق النجاح المستدام يجب المحافظة على مشاركة الدول الأعضاء في الجهود التي تبذلها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد يمكن اتخاذ بعض الإجراءات للترويج لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وأنشطتها في الدول الأعضاء. قد لا نكون على صواب بشكل تام ان قلنا إنه في الوقت الحالي لا توجد آليات التنسيق أو جهود تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي أو الكومسيك. حيث توجد هيئات مختلفة في منظمة التعاون الإسلامي من قبيل اجتماع لجنة الدورة، فريق العمل المكلف بالتجارة، اجتماعات لجنة المفاوضات التجارية، لجان الكومسيك، اجتماعات لجنة متابعة الكومسيك ومحافل أخرى ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التعاون بين المؤسسات. على سبيل المثال، تعقد لجنة الدورة مرتين كل سنة لمناقشة الأنشطة المشتركة التي تنظمها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وتدرس القيمة المضافة لهذه الأنشطة. وبالتالي، فإن التركيز يجب أن يكون على مؤشرات الأداء الرئيسية والمراقبة والتقييم.

○ **غياب فريق عمل أو لجنة فنية للمبادرة بإطلاق وتنسيق مشاريع مشتركة:** بالإضافة إلى إطلاق ورصد مشاريع وأنشطة مشتركة، فإن مثل هذه الهيئة سوف تقوم بمهمة مراجعة وتقييم هذه المشاريع واقتراح الإجراءات التصحيحية عند الحاجة. ومن حيث إطلاق ورصد مشاريع مشتركة، فإن التركيز يجب أن يكون على الاستخدام غير الكافي للآليات القائمة مثل تمويل مشاريع الكومسيك أو آليات مماثلة من البنك الإسلامي للتنمية، فضلا عن باقي مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.

○ **ضعف مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات الوطنية لدعم التجارة (TSI) في المشاريع والأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي:** توجه بعض مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي مشاريعها وأنشطتها نحو حاجيات القطاع العام وحكومات الدول الأعضاء. ونتيجة لذلك، فإن عملها يكون له تأثير محدود

على القطاع الخاص، وهو المعني في نهاية المطاف وبشكل ملموس بمسألة تنمية التجارة البيئية.

○ **عدم وجود آلية التنسيق لتصميم وتنفيذ مشاريع متكاملة:** الأمر لا يتعلق بكون العديد من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لا تنخرط في مشاريع مشتركة مع مؤسسات أخرى، ولكنها تعاني أيضا من عدم وجود آليات متفق عليها وفعالة لتنسيق مثل هذه المشاريع والأنشطة. وحتى إن وجدت، فإن تلك الآليات لا تشمل أي مؤشرات الأداء الرئيسية (KPI) لمراقبة ومتابعة كيفية تنفيذ المشاريع والأنشطة المشتركة.

○ **عراقيل حركة رجال الأعمال:** لا يمكن تعزيز التجارة البيئية دون تيسير حركة رجال الأعمال بين الدول الاعضاء.

5. التوصيات ومقترحات أخرى

تتبع العديد من التوصيات من الجزء السابق حول العقبات والتحديات والعراقيل. وفي الواقع، فإن كل عائق يحتاج إلى حل مناسب يمكن أن يصاغ في شكل توصية. ونتيجة لذلك، سنبدأ بهذه التوصيات "الطبيعية" قبل التطرق إلى توصيات أخرى.

○ للتعامل مع القيود المالية، فإن التوصية المهمة تتمثل في اتخاذ إجراءات جماعية من قبل جميع هيئات منظمة التعاون الإسلامي لحث الدول الأعضاء لدفع مساهماتهم المالية السنوية في الوقت المحدد. أما التوصية الأخرى فتتمثل في تطوير البرامج القائمة على الرسوم مصممة خصيصا لتلبية حاجيات الدول وخاصة القطاع الخاص. وسيتم التركيز بوجه خاص على تمويل مشاريع الكومسيك وقد تدعى جميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي للاستفادة منه؛

○ ويجب أن تعطى الأسبقية لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وخاصة منها المؤسسات التي لديها نقصا في عدد الموظفين في تنظيم خطط التوظيف للقيام بمهمتها على نحو أفضل وللمساهمة بشكل رئيسي وفعال في تنمية التجارة البيئية؛

○ تهدف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إلى تحقيق الحد الأدنى من عدد المشاريع والأنشطة التي ستنفذ بالشراكة مع المؤسسات الأخرى؛

○ يمكن تخصيص الموارد المتاحة داخل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في المقام الأول للمشاريع والأنشطة ذات الإمكانيات العالية من التجارة البيئية. ويجب أن تصبح هذه الإمكانية معيارا هاما في تخصيص الموارد. وينبغي أن يكون التركيز على المشاريع ذات أعلى "قيمة مضافة" محتملة؛

○ ينبغي وضع آلية شاملة تهدف إلى التنسيق بين مشاريع متكاملة بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي تحت إشراف الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي (الاجتماع التنسيقي السنوي لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي)؛

○ يمكن تشكيل فريق دائم أو لجنة فنية لتجميع مقترحات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء نفسها بخصوص المشاريع المشتركة التي سيتم تنفيذها من

قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي. ويمكن لهذه الهيئة أيضا متابعة والإشراف على الطريقة التي يتم بها تنفيذ هذه المشاريع. وبالموازاة مع ذلك، ينبغي إنشاء نقاط اتصال لتنسيق تنفيذ المشاريع المشتركة محليا (تبادل المعلومات عبر الإنترنت)؛

○ يجب على مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي تطوير البرامج والأنشطة التي تستجيب لحاجيات القطاع الخاص في الدول الأعضاء. ويمكن توفير هذه البرامج والأنشطة في إطار ورشات وندوات تدريبية ولقاءات ثنائية B2B وبعثات تجارية، إلخ؛

بالإضافة إلى التوصيات الواردة أعلاه التي تخص العوائق المذكورة سابقا، تم تقديم المقترحات التالية أيضا من قبل المؤسسات المستجوبة:

○ تنظيم اجتماع رفيع المستوى للمسؤولين التنفيذيين من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لوضع أسس لرؤية جديدة للتعاون البيئي.

○ مشاركة المندوبين المعنيين من ذوي الكفاءات في موضوعات الاجتماعات؛

○ يجب على جميع المشاركين أن يطلعوا بعناية على الوثائق التي تم إعدادها للاجتماع قبل الحضور من الأحسن.

○ اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسريع التوقيع والمصادقة على اتفاقية نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، ولا بد من التركيز على "التنفيذ الكامل لهذا النظام من قبل الدول المشاركة القائمة"؛

○ يوصي اتحاد مالكي البواخر على وجه التحديد بالعمل من أجل طلب الدول الأعضاء لإقناع شركات الشحن لتسجيل سفنها بالنادي الإسلامي للحماية والتعويض (IPIC). كما يوصي أيضا بإشراك "المؤسسات المالية والبنوك ووزارات النقل من أجل تعزيز الشحن بما أن النقل البحري يأمن 90% من السلع والمعدات الثقيلة إلى جميع أنحاء العالم".

○ توصي المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات على وجه التحديد، بتشجيع استخدام مكتب المعلومات الائتمانية، وهو أمر ضروري بالنسبة لائتمان/ وتأمين التجارة، كما توصي أيضا باستخدام قاعدة بيانات "اتحاد أمان".

○ سيتم التركيز بشكل خاص على تمويل مشاريع الكومسيك وقد تدعى جميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي للاستفادة منه.

6. برامج ومشاريع ومبادرات جديدة

أفادت بعض المؤسسات المستجوبة أنها نفذت جزئياً المشاريع التي تنوي استكمالها خلال السنوات القادمة. واقترحت مؤسسات أخرى مشاريع وأنشطة جديدة بالكامل.

فعلى سبيل المثال، تعتزم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في إطار نهجها القائم على البرنامج الجديد، إطلاق و/ أو مواصلة المبادرات التالية التي يمكن تنفيذها بالشراكة مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي:

- مبادرات المساعدة من أجل التجارة لفائدة الدول العربية؛
- برنامج جسر التجارة الخارجية العربية والأفريقية: وهو برنامج إقليمي شامل لتنمية التجارة لمدة 3 سنوات مع بعض الأولويات لتأهيل الكفاءات لتمكين المستفيدين من الحفاظ على القدرات التي سيتم خلقها خلال تنفيذ هذا البرنامج.
- برنامج جسر المعارف المتعلقة بالتجارة؛
- ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار: وسيلة هامة لتسهيل التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء وكذلك بين هذه الأخيرة وباقي دول العالم.

الملاحق استبيان

استنادا إلى التوصيات الصادرة عن الاجتماع السادس للمجموعة التشاورية لمنظمة التعاون الإسلامي لتنمية التجارة البينية، الذي تم عقده بمراكش -المملكة المغربية، قررت المجموعة تقييم الأنشطة التي تم تنفيذها من سنة 2009 إلى سنة 2014. وفي هذا الصدد، أعد المركز الإسلامي لتنمية التجارة هذا الاستبيان ليتم إرساله إلى جميع أعضاء المجموعة التشاورية من أجل تقييم تنفيذ البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتنمية التجارة البينية.

ويرجى من كل مؤسسة تقديم إجابات دقيقة عن هذا الاستبيان وإعادة إرساله إلى المركز الإسلامي لتنمية التجارة من أجل الصياغة النهائية قبل 31 ديسمبر 2014.

شاكرين لكم حسن تفهمكم وتعاونكم.

المؤسسة الدولية الإسلامي لتمويل التجارة (ITFC)

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التابعة للبنك الإسلامي للتنمية (ICD)

قسم التعاون والاندماج التابع للبنك الإسلامي للتنمية (CID)

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (IRTI)

المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)

الغرفة الإسلامي للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA)

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية (SESRIC)

الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر (OISA)

مكتب تنسيق الكومسيك

الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

(قسم الشؤون الاقتصادية)

1. هل سبق لمؤسستكم أن نظمت مشاريع وأنشطة إضافية غير تلك التي كانت مقررة في برنامج أنشطتها السنوي؟ إذا كان الجواب نعم، ما هي حصة الأنشطة والمشاريع من البرنامج السنوي الإضافي وما هي الميزانية المخصصة لذلك؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

ما هي التحديات والمعوقات الرئيسية التي واجهت مؤسستكم؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

2. ما هي التكلفة الإجمالية للمشاريع التي تقوم بها مؤسستكم منذ سنة 2009؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

التوصيات

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

طرق التمويل	عدد المشاركين (الدول/ المؤسسات)	عدد الفعاليات بين الإقليمية	عدد التظاهرات الإقليمية	عدد التظاهرات الوطنية	عدد المشاريع التي تم تنفيذها بالشراكة مع شركاء دوليين	عدد المشاريع التي تم تنفيذها بالشراكة مع مؤسسة من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي	عدد المشاريع التي تم تنفيذها بشكل جزئي	عدد المشاريع التي تم تنفيذها بالكامل	الأنشطة
									التمويل التجاري وائتمان الصادرات
									الترويج التجاري
									تسهيل التجارة
									المنتجات الاستراتيجية
									تأهيل الكفاءات

التوصيات الرئيسية

2014-2009

توصيات 2009

اطلع الاجتماع على كل الجهود المبذولة على مستوى مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي وأوصى باعتماد منهجية عملية لترسيخ هذه الجهود وتجسيدها على أرض الواقع. وقد أكد كذلك على ضرورة التنسيق بين مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي في تنفيذ خارطة الطريق.

وعلى إثر حصص العمل الثلاثة خصص الاجتماع أشغاله خلال اليوم الثاني لبحث كل الأنشطة المقترحة والتي تم وضعها في شكل جدول وكذلك الملاحظات التي تضمنها الجزء الأول من هذا التقرير، ثم خرج بالتوصيات الآتية:

1. العمل قدر الإمكان على إعطاء كل الأولوية إلى الكفاءات المتوفرة في مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي وفي الدول الأعضاء في كل مجالات التعاون،
2. تشجيع الدول الأعضاء على اعتماد سياسات وتدابير ترمي إلى تسهيل التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، إذ يتعين العمل على تحسين النفاذ إلى الأسواق وإلغاء الحواجز أمام دخول السلع والبضائع وإزاحة كل الممارسات المخلة بالتجارة وبذل المزيد من الجهود لدعم ومساندة أجهزة وهيئات تنشيط التجارة في الدول الأعضاء، كما يتعين إعطاء أهمية خاصة للبلدان الأقل نمواً في الدول الأعضاء،
3. الترويج للاتفاقية الإطار لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وبروتوكول "بريتاس" اللذان يشكلان حجر الزاوية في أي نشاط يرمي إلى تنشيط المبادلات التجارية بين أطراف المجموعة الإسلامية. ولهذا، يتعين على الدول الأعضاء العمل على تنفيذ "بريتاس" الذي سيكون له تأثير واضح على تنمية التجارة البينية،
4. تطوير جهود التنسيق في تنفيذ الأنشطة والمشاريع المعتمدة من طرف فريق الخبراء حول التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي من خلال عمل ثلاثي الجانب تتدخل فيه المؤسسات المالية (البنك الإسلامي للتنمية وصناديق تمويلية أخرى..)، المؤسسات المكلفة بتنفيذ هذه الأنشطة والمشاريع (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، مركز أنقرة، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة) والبلدان المانحة والمستضيفة،
5. تكليف المركز الإسلامي لتنمية التجارة بمهمة سكرتارية "البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق الأهداف المرسومة للتجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي"،
6. إعداد تقرير حول التقدم الحاصل في تنفيذ خارطة الطريق والعمل على عقد اجتماعين مرة كل سنة لفريق الخبراء حول التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي: يتم عقد الاجتماع الأول بين مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي، والثاني بمشاركة الدول الأعضاء،

7. حث الدول الأعضاء التي لم توقع بعد على النظام الأساسي للاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر أن تبادر بذلك في أقرب الآجال،
8. العمل على ضبط المشاريع التي تطرح سبل ووسائل الرفع من الإنتاج وتحسين جودة المواد التي توفر طاقة تجارية هامة وإدراجها ضمن برامج مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي،
9. دعوة البنك الإسلامي للتنمية (مكتب التعاون) ووزارة الصناعة والتجارة الماليزية MITT (في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين البنك وماليزيا BNM) إلى تنظيم ندوة حول "مشروع منطقة التبادل الحر" وذلك بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية وللتدريب للبلدان الإسلامية قصد بحث الطرق والوسائل الكفيلة بتنفيذ التوصيات الأساسية للقيمة الاستثنائية الثالثة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الشأن،
10. بحث جدوى إحداث سوق تجاري على شبكة الإنترنت (E Market) للمشتريين والباعه في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وفي مختلف الدول الأخرى عبر البوابة. وسيتولى مكتب التنسيق للكومسيك دراسة هذه المسألة بصفة معمقة وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى اجتماع لجنة الدورة،
11. دعوة مركز التجارة العالمي إلى إعلام منظمة المؤتمر الإسلامي باستمرار التطور الحاصل في برنامج "المساعدة المخولة في مجال تنمية التجارة" وكل المعلومات المتعلقة بتنفيذ هذا البرنامج،
12. دعوة مركز التجارة العالمي إلى دراسة إمكانية تقديم الدعم لمؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال تنفيذ المشاريع المعتمدة في إطار خارطة الطريق، خاصة في المجالات الآتية:
- تدعيم قدرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الدول الأعضاء بمساعدتها على إدخال منتجاتها وخدماتها إلى الأسواق العالمية،
 - تشجيع أعمال تنشيط التجارة وتدعيم قدرات المؤسسات الداعمة للتجارة على تكثيف صادرات المقاولات الصغرى والمتوسطة وذلك عن طريق تنظيم اللقاءات بين الباعة والمشتريين،
 - العمل على مساعدة المؤسسات الاقتصادية في الدول الأعضاء على تنمية المواد الاستراتيجية، بوضع المناهج والوسائل المناسبة على ذمتها حتى تتمكن من إعداد إستراتيجية قوية لتنمية الصادرات،
13. دراسة إمكانية استيفاء الأنماط والمعايير الخاصة بالمواد الغذائية الحلال لمنظمة المؤتمر الإسلامي خلال الدورة الخامسة والعشرين للجنة الكومسيك،
14. تسريع تفعيل مؤسسة المعايير والتنميط وضبط المقاييس لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي SMIIC،
15. وضع برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية للمنح الجامعية في أهم الميادين الأكاديمية والعلمية الذي سيساهم في تأهيل الكفاءات المستقبلية في الميدان التجاري،

16. مساعدة شركة **Bakkah shipping** للملاحة البحرية التي تنتمي للاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر ودعوة المؤسسات المالية الإسلامية إلى تقديم المساعدة المالية لهذه الشركة لبناء السفن ذات الحمولات الكبيرة، علماً أن هذه الشركة قد وقّع إنشائها وفقاً لقرار صادر عن المؤتمر الإسلامي المنعقد بكراتشي سنة 1991،
17. الدعوة إلى تنظيم اجتماع سنوي لرؤساء أقسام التدريب في مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي حتى يتم تقييم حاجيات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال التدريب واعتماد رزمة مشتركة للأنشطة الكفيلة بمتابعة هذه المسألة،
18. بحث إمكانية إنشاء صندوق خاص ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية يتولى تدعيم قدرات الدول الأعضاء وتأهيل كفاءاتها،
19. العمل على تنشيط أهداف شبكة منظمة المؤتمر الإسلامي لوكالات المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي أنشأتها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة،
20. دعوة المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية للمشاركة في الاجتماعات المقبلة حول التجارة البيئية لمنظمة المؤتمر الإسلامي،
21. دعوة المؤسسات التمويلية الدولية والإقليمية للمشاركة في الاجتماعات المقبلة،
22. العمل على تدعيم القدرات المالية لمؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي والرفع من حجمها (المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية وللتدريب للبلدان الإسلامية، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر) حتى تتمكن من تحقيق أهداف لبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

توصيات 2010

صادق الاجتماع على التوصيات الآتية:

I- المبادئ والأسس الاستراتيجية للتعاون بين مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري.

أ- المبادئ والأسس :

- التشاور والتنسيق بين مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي بخصوص الأنشطة المشتركة وتبادل الخطط والبرامج،
- يتعين على كل مؤسسة العمل على إطلاع باقي مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية بالأنشطة التي ترتبها مناسبة أو ملائمة للتعاون،
- إتباع المرونة في الإجراءات والسياسات المعتمدة لتنفيذ البرامج المشتركة بين الأطراف،
- إعطاء الأولوية للخبرات المتوفرة في المؤسسات والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ب- الخطة والتنظيم :

- إعداد مشروع خطة عمل مشتركة للتعاون على المدى المتوسط قابلة للمراجعة والتعديل،
- التركيز على القطاعات والمنتجات الإستراتيجية التي تتمتع بإمكانيات كبيرة للتبادل التجاري البيئي، وذلك بإتباع منهجية علمية في اختيار البرامج المعتمدة،
- اعتماد برامج سنوية مندمجة (قطاعية) تشمل عدة مجالات، بما فيها دراسات السوق والمعارض المتخصصة واللقاءات بين البائعين والمشتريين وإجراءات تسهيل التجارة،
- الحرص على اختيار أنشطة تتلاءم مع متطلبات وحاجيات القطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي،
- إعطاء الأولوية لمشاركة الفاعلين الاقتصاديين والقطاع الخاص في الأنشطة المشتركة.

ج- آليات اختيار وتنفيذ ومتابعة الأنشطة المشتركة :

- تتفق مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية على لائحة سنوية للأنشطة التي يتعين تنفيذها،
- يتولى المركز الإسلامي لتنمية التجارة التنسيق ومهام سكرتارية " البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لبلوغ أهداف التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي".

ويقع توزيع المهام بين مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي كالاتي:

- تمويل التجارة: المؤسسة الدولية لتمويل التجارة، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات،
- التنشيط التجاري: الكومسيك، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة،
- تسهيل التجارة: الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الكومسيك، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، المنظمة الإسلامية لمالكي البواخر، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة،
- تنمية المنتجات الاستراتيجية: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية،
- تأهيل الكفاءات: مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية، المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة،
- المفاوضات التجارية: المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الكومسيك.

● عقد اجتماعان سنويان للتنسيق:

- الأول في جدة بالمملكة العربية السعودية ويقام على هامش اجتماع اللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع إمكانية إشراك الدول الأعضاء والمؤسسات المالية ذات العلاقة،
- الثاني بالدار البيضاء، ويقام قبل الاجتماع الوزاري للجنة الكومسيك بشهر على أقل تقدير.

- تقييم الأنشطة والبرامج المشتركة وإعداد تقارير متابعة قصد تطويرها والرفع من أداءها لبلوغ الأهداف المرسومة.

د- التمويل :

- رصد ميزانية خاصة لتمويل المشاريع المشتركة وتحديد الميزانية التقديرية اللازمة لتنفيذ كل نشاط،
- تقوم الجهة المنظمة التي تحتضن النشاط المشترك بإدراج شعار واسم الأطراف ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي الأخرى باعتبارها شريكا في التنظيم في كل الخطابات والمراسلات والمطويات والوسائل الدعائية الأخرى،
- في حالة إلغاء أو تأجيل أي نشاط مشترك إلى السنة المالية الموالية يتم استبدال هذا النشاط بآخر وذلك بالتشاور بين الأطراف المعنية.

II- البرنامج التنفيذي الجديد لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي للفترة 2011-2015.

يتعين على مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي تقديم وجهات نظرها خلال مدة شهر حول البرنامج التنفيذي الجديد لتحقيق التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي للفترة 2011-2015 الذي أعده المركز الإسلامي لتنمية التجارة.

يوجد البرنامج التنفيذي الجديد لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي للفترة 2011-2015 في المرفق 3.

III- برامج قطاعية مندمجة تتضمن العديد من الأنشطة منها دراسات الأسواق ومعارض قطاعية ولقاءات بين البائعين والمشتريين وتدابير تسهيل التجارة.

لقد قرر المشاركون إطلاق مجموعة جديدة من الأنشطة المشتركة تعتمد على برامج مندمجة تستهدف منتجات وبلدان معينة. وفي هذا الإطار، يدعو المشاركون مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي لإيفاء المركز الإسلامي لتنمية التجارة في غضون شهر بلائحة المنتجات المؤهلة للإدراج في المشروع النموذجي الأول.

IV- قرر المشاركون إلغاء اسم " الاجتماع التشاوري لمنظمة المؤتمر الإسلامي " ليحل محله اسم "المجموعة الاستشارية لتنمية التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي".

V- يدعو المشاركون في الاجتماع كافة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تقديم الدعم المالي والمعنوي لتنمية التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتأهيل كفاءات الأجهزة الوطنية لتنشيط التجارة ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في الميدان التجاري قصد تحقيق أهداف برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

توصيات 2011

تم اعتماد التوصيات الآتية:

- بذل المزيد من الجهود من قبل الأطراف المعنية لتنفيذ الاتفاقية حول نظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وإنشاء منطقة التبادل الحر المرجوة،
- طلب الدعم من مؤتمر القمة الإسلامي المقبل، من خلال توصية أو قرار يصدر عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)، لإنشاء فريق اتصال رفيع المستوى، يعمل تحت إشراف هذه اللجنة قصد تحسيس الدول الأعضاء بأهمية تنفيذ نظام الأفضليات التجارية في أقرب الآجال الممكنة،
- دعوة الدول الأعضاء، من خلال توصية أو قرار يصدر عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)، للنظر في إنشاء مراكز التدريب في مجال التجارة الخارجية تستجيب لحاجيات تنمية الكفاءات المحلية نظرا لأهمية تأهيل الكفاءات في مجال تنمية التجارة.
- دعوة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خلال فريق لجنة القضايا المتعلقة بالتجارة التابع للبنك الإسلامي للتنمية GRTC إلى تقديم اقتراحات لانطلاق العمل بالبرنامج النموذجي المندمج،
- دعوة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وإدارة التعاون التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى الرفع من مستوى مشاركتها في الأنشطة المقررة في إطار البرنامج التنفيذي لتنمية التجارة البيئية واقتراح أنشطة وبرامج تدخل في إطار تعزيز دورها في بلوغ أهداف هذا البرنامج،
- دعوة الدول الأعضاء من خلال مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك) على سبيل المثال) وحثها على تكثيف جهودها في تنمية التجارة الخارجية وتوفير الدعم والتمويل اللازمين لمؤسساتها ووكالاتها العاملة في مجال تنشيط التجارة وتنمية الصادرات، وذلك حرصا على الرفع من مستوى التجارة البيئية لمنظمة المؤتمر الإسلامي،
- تكليف المركز الإسلامي لتنمية التجارة بمهمة إعداد تقرير سنوي وعرضه على الاجتماع الوزاري التابع للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حول التقدم الحاصل في نمو حصة التجارة البيئية عامة ونمو حصة كل دولة على حدة في التجارة البيئية. علاوة على تقديم توصيات كفيلة بتحسين مستوى التجارة البيئية،
- تكليف المركز الإسلامي لتنمية التجارة مهمة تتمثل في إعداد ترتيب سنوي لمستويات أداء الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال تعزيز التجارة البيئية

لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وبناء على هذا الترتيب تقوم لجنة جائزة التضامن الإسلامي للتجارة البينية للدول الأعضاء باتخاذ القرار النهائي.

- دعوة المركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى استيفاء الدراسة حول تصورات تقديرية لمستقبل التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في السنوات المقبلة،
- دعم شركة الملاحة البحرية "باكا" التابعة للاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر قصد مساعدتها على بناء باخرتين راجية المؤسسات المالية الإسلامية العمل على تمويل القسط الباقي الذي قدره 20%.
- دعوة دول منظمة المؤتمر الإسلامي، من خلال شركة الملاحة البحرية "باكا"، إلى تسجيل بواخرها في إطار Islamic Protection and Indemnity Club التابع للاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر حتى يرقى إلى مصاف النوادي الدولية الكبرى.
- تحسين رأسمالة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات حتى تتمكن من الاستمرار في تنشيط التجارة البينية باعتبارها محرك التعاون الاقتصادي بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي،
- دعوة مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي بتنسيق مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى المزيد من التركيز على تسهيل التجارة والتنشيط التجاري والمنتجات ذات الإمكانيات التجارية العالية والتي توفر أسباب التكامل بين الدول الأعضاء.

توصيات 2012

تمت المصادقة على التوصيات الآتية:

الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

- دعوة الدول الأعضاء لتقديم الدعم الضروري لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لتنفيذ البرنامج التنفيذي والمشاركة بفعالية في الأنشطة التي تدرج في إطار هذا البرنامج ؛
- دعوة الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للقيام بذلك ؛
- دعوة الدول الأعضاء للمساهمة في الرفع من رأسمال المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وتدعيم موارد رأسمال وكالات ائتمان الصادرات في كل بلد ؛
- تشجيع الدول الأعضاء على إنشاء وكالات وطنية خاصة بها لائتمان الصادرات ؛
- دعوة البنوك المركزية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتشجيع البنوك التجارية العاملة تحت إشرافها على اعتبار ائتمان الصادرات كخطر مقبول للتمويل التجاري ؛
- دعوة الدول الأعضاء لوضع خطط لدعم التمويل التجاري.

مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الدولية:

- العمل باستمرار على القيام بالدراسات وتنظيم الأنشطة المقررة في البرنامج التنفيذي قصد مساعدة الدول الأعضاء على الرفع من تجارتها الخارجية ؛
- تكليف المركز الإسلامي لتنمية التجارة بمهمة إعداد استبيان حول مدى فعالية البرنامج التنفيذي بالتنسيق مع باقي الأطراف في المجموعة التشاورية وتوزيعه على الدول الأعضاء عن طريق الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي قبل فاتح مايو 2012 ؛
- دعوة المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لتقييم التأثير الشامل للأنشطة المعتمدة لتحقيق الهدف الحالي المتمثل في الارتقاء بالتجارة البينية إلى 20% من التجارة الخارجية للدول الأعضاء في أفق 2015، وذلك استنادا إلى مؤشرات الأداء الرئيسية في مختلف القطاعات التي يشملها هذا البرنامج مثل:
 - ✓ حصة التجارة البينية ؛
 - ✓ مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ؛
 - ✓ مؤشر الأداء اللوجستيكي ؛
 - ✓ التمويل التجاري؛

- ✓ النمو التجاري الإسمي والحقيقي ؛
- ✓ تنويع الأسواق والمنتجات ؛
- ✓ مستوى استخدام ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء.
- تقديم اقتراحات للعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التجارة الدولي بشأن وضع إطار لرصد تطورات التجارة البينية بناء على مؤشرات دقيقة ؛
- اعتماد النسخة المنقحة "للبرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي" بإضافة خانة تتعلق بمؤشرات الأداء الرئيسية **(توجد النسخة المعدلة للبرنامج التنفيذي في الملحق 3) ؛**
- دعوة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي أن تكون اقتراحاتها بشأن إدراج الأنشطة والمشاريع في البرنامج التنفيذي تتعلق فقط بالأنشطة التي تستجيب للشروط التالية:
 - ✓ أن تكون ضمن مجالات خارطة الطريق (التمويل التجاري، التنشيط التجاري، تسهيل التجارة، السلع الاستراتيجية، تأهيل الكفاءات في مجال التجارة الدولية) ؛
 - ✓ أن تشمل اهتمامات أكثر من مؤسسة واحدة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ؛
 - ✓ أن تشمل أكثر من بلد واحد ؛
 - ✓ أن يتم تقديمها على الشكل الذي تم الاتفاق عليه من قبل المجموعة التشاورية (نموذج ملف التعريف بالمشروع) ؛
 - ✓ أن يكون تمويلها مضمونا ؛
 - ✓ أن يتم إقرارها من قبل المجموعة التشاورية.
- تطوير آلية التنسيق بين أطراف المجموعة التشاورية في منظمة التعاون الإسلامي قصد تحسين أدائها وفعاليتها. لذلك يتعين الأخذ بعين الاعتبار التحسينات التالية:
 - ✓ تنفيذ المبادئ التوجيهية للتعاون المصادق من قبل المجموعة التشاورية المنعقدة في دورتها الثانية بالدار البيضاء من 31 مايو إلى فاتح يونيو 2010؛ **(توجد المبادئ التوجيهية للتعاون في الملحق 4) ؛**
 - ✓ يتعين على المجموعة عقد اجتماعين كل سنة (اجتماع المجموعة التشاورية واجتماع آخر على هامش الاجتماعات المؤسسية: اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، اللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية (ICECS)، اجتماعات التنسيق، إلخ).
- وضع آلية للرصد والتشاور بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية قصد تعزيز التعاون فيما بينها وتوحيد قوانينها ولاسيما منها (منظمة التعاون الاقتصادي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا، اتحاد المغرب العربي، اتفاقية أكادير، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى...) وذلك من أجل دعوتها

للانضمام إلى اجتماعات المجموعة التشاورية ؛

- تقدير الجهود التي تبذلها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مجال تطوير البرنامج المتكامل (المندمج) لبعض السلع وتشجيع باقي الأطراف في المجموعة التشاورية على السير على نفس النهج مع العمل على إفادة المجموعة بذلك خلال الاجتماعات المقبلة ؛
- دعوة الشركاء الاستراتيجيين الذين يتوفرون على برامج وأنشطة في البرنامج التنفيذي المعدل للانضمام كأعضاء إلى المجموعة التشاورية والمساهمة في تحسين البرنامج التنفيذي وتصميم المشاريع والعمل على تنفيذها وتقييم أداءها ؛
- دعوة المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي وللمجموعة البنك الإسلامي للتنمية للاستمرار في حشد الأموال الضرورية لتسريع تنفيذ البرنامج التنفيذي ؛
- دعوة المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ومكتب التنسيق التابع للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للعمل على الترويج للبرنامج التنفيذي خلال اجتماع التنسيق المقبل بين منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة المزمع عقده من فاتح إلى 3 مايو 2012، وذلك كجزء من مبادرة التوعية التي تقوم بها هذه المؤسسات؛
- دعوة المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتنظيم ندوات تحسيسية إقليمية لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لم توقع ولم تصادق بعد على اتفاقية نظام الأفضليات التجارية في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين المتعلقين بها (بروتوكول خطة التعريف التفضيلية وقواعد المنشأ) من أجل التوقيع والمصادقة عليها ؛
- تعزيز البرامج التحسيسية الإقليمية حول نظام الأفضليات التجارية في منظمة التعاون الإسلامي من خلال دعوة قسم التعاون التابع للبنك الإسلامي للتنمية للتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة قصد تنظيم مثل هذه الندوات ؛
- استخدام مبادرة الدعم المقدم للتجارة كأرضية لتعزيز والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ؛
- دعوة المركز الإسلامي لتنمية التجارة لنشر تقرير سنوي موحد حول تنفيذ البرنامج التنفيذي ؛
- الأخذ بعين الاعتبار، مع التقدير، المقترحات المقدمة من قبل المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بشأن ضرورة وضع استراتيجية لتنمية التجارة البينية للفترة ما بين 2015-2025 واقتراح الشروع في مشاورات في هذا الشأن مع المؤسسات المعنية في منظمة التعاون الإسلامي (الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب التنسيق التابع للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي).

القطاع الخاص:

- تشجيع القطاع الخاص على استخدام خدمات ائتمان الصادرات ؛
- إشراك القطاع الخاص في أنشطة المجموعة التشاورية من خلال تحفيز مشاركة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والدول الأقل نموا بتمكينها من الاستفادة من وسائل التمويل التي توفرها المؤسسات المالية ؛
- التركيز على الترويج لمشاريع وأنشطة المجموعة التشاورية لفائدة القطاع الخاص من خلال منظمات القطاع الخاص المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

توصيات 2013

تمت المصادقة على التوصيات الآتية:

1- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

1. الإشادة بالمساهمة القيمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات التابعة لها على دعمها لتنفيذ البرنامج التنفيذي والمبادرات المتعلقة به؛
2. دعوة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتقديم المزيد من الدعم الضروري والتوصيات المناسبة لتنفيذ البرنامج التنفيذي؛
3. دعوة الدول الأعضاء الفاعلة في التجارة البينية بما في ذلك البلدان الأقل نموا للحضور والمشاركة في اجتماعات "المجموعة التشاورية حول تنمية التجارة البينية" قصد المساهمة في مختلف البرامج والأنشطة التي تم ضبطها في البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق؛
4. دعوة الدول الأعضاء لتقديم الدعم الضروري لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لتنفيذ البرنامج التنفيذي والمشاركة بفعالية في الأنشطة التي تدرج في إطار هذا البرنامج؛
5. دعوة المركز الإسلامي لتنمية التجارة لنشر استبيان بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة لضبط حاجيات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتعرف على آراءها إزاء البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق من أجل ضمان أسباب النجاح لهذا البرنامج؛
6. دعوة الدول الأعضاء إلى المساهمة في رفع رأس مال المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وتدعيم موارد وكالات تأمين الصادرات الوطنية؛
7. دعوة الدول الأعضاء، التي لم تعلن بعد انضمامها للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، للقيام بذلك في أفضل الآجال وتشجيع الدول الأعضاء على إنشاء وكالات وطنية خاصة بها لائتمان وإعادة ائتمان الصادرات والاستفادة من خدمات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في هذا المجال؛
8. دعوة الدول الأعضاء لوضع خطط لدعم التمويل التجاري.
9. دعوة الدول العربية لتعيين مراكز الاتصال في بلدانها لتسهيل تنفيذ المشروع المتعلق بمبادرة المساعدة من أجل التجارة (Aft)؛
10. الإشادة بمساهمة دولة الكويت بمبلغ 2 مليون دولار أمريكي في مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية والتي تتولى السهر على تنفيذها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛
11. حث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك المنظمات والمؤسسات الدولية المتخصصة على المساهمة في هذه المبادرة؛

12. الأخذ بعين الاعتبار المساعدات المقدمة للدول العربية في إطار برنامج "مبادرة المساعدة من أجل التجارة" من طرف المنظمات الدولية والشركاء التجاريين قصد تفادي الازدواجية وتجنب تقليص المنافع المرتقبة وحتى لا يكون لذلك تأثير على المنح والقروض التي قد تستفيد منها الدول الأعضاء في مجالات أخرى؛

13. العمل على تعزيز تنفيذ "مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية" وذلك بالتشاور الوثيق بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من أجل توفير الخدمات الاستشارية وضمان الجودة واقتراح التوجهات الاستراتيجية.

14. دراسة امكانية إطلاق مبادرة جديدة بشأن "المساعدة من أجل التجارة" لفائدة الدول الأعضاء في الرابطة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بغية الرفع من أدائها وتحسين مستوياتها التنافسي في مجال الصادرات.

II- مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الدولية:

15. متابعة أنشطة المجموعة التشاورية بالتنسيق مع فرق العمل التجارية للكمسيك التي ستضم بانتظام خبراء من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتحقيق نسبة 20% من إجمالي التجارة البينية ومن أجل تنفيذ فعال للاستراتيجية الجديدة للكمسيك؛

16. دعوة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لتنظيم اجتماعات "حشد الأفكار" "Brainstorming" لمناقشة الكيفية التي يمكن بها رصد وتقييم إطار البرنامج التنفيذي لمنظمة التعاون الإسلامي في مواجهة تحديات تنفيذ البرنامج التنفيذي وفقا لأهداف محددة؛

17. تكليف المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والجمهورية التونسية بمواصلة العمل من أجل تقديم المساعدة الفنية في مجال سياسات المنافسة لفائدة الدول العربية والأفريقية الناطقة بالفرنسية خلال سنة 2014؛

18. تكليف فريق عمل من المجموعة التشاورية لمنظمة التعاون الإسلامي لدراسة جدوى مبادرة الشباك الموحد ومتابعتها وتكليف المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بمهمة مركز الاتصال؛

19. دعوة المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لعقد مؤتمر لشبكة هيئات تنمية التجارة يكون هدفه الرئيسي تعزيز دور هذه الأخيرة في تنفيذ البرنامج التنفيذي؛

20. تعزيز التعاون بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات شبه الإقليمية كدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا التي تنتمي أيضا لمنظمة التعاون الإسلامي، خاصة في المجالات التالية: تسهيل التجارة، تنشيط التجارة، تأهيل الكفاءات، مناخ ممارسة الأعمال وتبادل الخبرة في مجال أنشطة القطاع الخاص.

III- المسائل التنظيمية للمجموعة:

- 21.** ضبط الهدف الرئيسي والأهداف الفرعية وتحديد جهة التنفيذ والتمويل لكل نشاط أو مشروع في البرنامج التنفيذي؛
- 22.** اقتراح هدف جديد للفترة المقبلة للبرنامج التنفيذي يركز على الرفع من حصة التجارة البينية بالتعاون مع الدول الأعضاء بشكل خاص؛
- 23.** تعزيز الموارد وترشيد النفقات العادية لتوفير الموارد الضرورية لتمويل مشاريع الطاقة والنقل في أفريقيا؛
- 24.** التركيز على المشاريع الواردة في إطار البرنامج التنفيذي وخاصة منها المشاريع الإقليمية وشبه الإقليمية التي تسهم في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي؛
- 25.** لتحسين التنسيق في مجال التعاون بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، دراسة قضايا دمج التجارة (Trade Mainstreaming) في إطار تنفيذ البرنامج التنفيذي التي ستعمل على تحسين أداء تنمية المبادلات التجارية؛
- 26.** تطوير آلية التنسيق بين أطراف المجموعة التشارورية في منظمة التعاون الإسلامي قصد تحسين أدائها وفعاليتها. لذلك يتعين الأخذ بعين الاعتبار التحسينات التالية:
- ✓ تنفيذ المبادئ التوجيهية للتعاون المصادق عليها من قبل المجموعة التشارورية المنعقدة في دورتها الثانية ؛
- ✓ عقد اجتماع المجموعة التشارورية سنويا بالمغرب.
- 27.** إدراج ضمن البرنامج التنفيذي كل المبادرات الأخرى حول تنمية التجارة لإتمام واستكمال برامج المجموعة التشارورية؛

IV- القطاع الخاص:

- 28.** تعزيز مبادرات برامج المجموعة التشارورية من خلال العمل على إذكاء واعز الانتماء الطوعي والمشاركة في هذه المبادرات لدى القطاعين العام والخاص؛
- 29.** العمل على إنشاء حاضنة لمراحل ما قبل وخلال وبعد حضانة الخدمات من أجل بعث مشاريع جديدة أو لإقحام الشباب في تنمية التجارة البينية من خلال تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإنشاء حاضنات لتسهيل نموها؛
- 30.** التركيز على برامج إذكاء روح ريادة الأعمال؛
- 31.** الأخذ بعين الاعتبار العلاقة الوثيقة بين الاستثمارات المثمرة من جهة، وتشجيع القطاع الخاص وتنمية الصادرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من جهة أخرى، من أجل تحسين القدرة التنافسية للصادرات سواء فيما بين الدول الأعضاء أو مع مناطق أخرى من العالم؛
- 32.** تشجيع الاستثمارات والقطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتنسيق جهود المؤسسات المالية في هذا المجال.

توصيات 2014

تمت المصادقة على التوصيات الآتية:

- ❖ الأخذ بعين الاعتبار قرارات الدورة الأربعين لمجلس وزراء الشؤون الخارجية في منظمة التعاون الإسلامي والدورة التاسعة والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) التي تدعو المجموعة التشاورية بالقيام بعملها بمشاركة فعالة من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وذلك وفقا للقرارات الصادرة عن لجنة الكومسيك؛
- ❖ الأخذ بعين الاعتبار دور وإنجازات المجموعة التشاورية منذ إنشائها في مجال تعزيز التجارة البينية؛
- ❖ الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الضرورية لتوفير مزيد من الدعم للدول الأعضاء في سعيها لتوسيع التجارة البينية من خلال استكشاف الإمكانيات التجارية القائمة؛
- ❖ النظر في نتائج مختلف القضايا التي تمت مناقشتها خلال الاجتماع السادس للمجموعة التشاورية في مجالات تمويل التجارة وتأمين وائتمان الصادرات والترويج التجاري وتسهيل التجارة وتأهيل الكفاءات وتنمية المنتجات الاستراتيجية.

وأوصى الاجتماع بما يلي:

1. مواصلة عمل المجموعة التشاورية من أجل تحقيق هدف 20% الذي ينص عليه برنامج العمل العشري في أفق 2015؛
2. الاتفاق بشأن إعداد تقرير التقييم الشامل، الذي يشمل أوجه النقائص والإنجازات المسجلة حتى الآن ويوصي باعتماد السبل والوسائل الكفيلة بمواصلة تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، سيقوم فريق عمل ضمن المجموعة التشاورية بتقييم معمق للنتائج التي تم تحقيقها حتى الآن بتعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التجارة الدولي؛
3. العمل عن كثب مع مكتب تنسيق الكومسيك على التنفيذ الفعال للاستراتيجية الجديدة للكومسيك؛
4. مواصلة تعزيز التنسيق والتعاون بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال التجاري على تنفيذ الأنشطة المشتركة؛
5. الإسراع بتنفيذ الأنشطة المحددة في المجالات التالية:
 - ✓ المساعدة من أجل التجارة على المستوى شبه الإقليمي لمنظمة التعاون الإسلامي،
 - ✓ العمل على تطوير آليات الاستفادة من تمويل وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة،
 - ✓ إنشاء الشبكة الشاملة لهيئات تنمية التجارة ضمن منظمة التعاون الإسلامي،

- ✓ مساعدة وتدريب المؤسسات الصغرى والمتوسطة على تحضير أفضل ومشاركة أكثر فعالية في المعارض التجارية الإسلامية،
 - ✓ تمويل المشاريع القائمة المتعلقة بالقطن وضبط المساعدة الممكنة لأصحاب المشاريع في منظمة التعاون الإسلامي من أجل إعادة تأطير مشاريعهم،
 - ✓ تشجيع الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد، على تقديم لوائح التنازلات للجنة المفاوضات التجارية،
6. توعية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للاستفادة من المنتجات القائمة وتسهيلات شبابيك المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص؛
7. تعزيز التعاون بين المجموعة التشاورية والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية مثل: مركز التجارة الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الخ؛
8. مواصلة المشاورات الحثيثة مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب افريقيا واتحاد المغرب العربي في مجال تعزيز التجارة البينية؛
9. تقديم الدعم المالي للسكرتارية الفنية للمجموعة التشاورية لجعلها أكثر فعالية وإنتاجية؛
10. تعزيز التواصل وشفافية النتائج التي حققتها المجموعة التشاورية.

**الأنشطة التي تم إنجازها
2014 - 2009**